

الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

بيانات عن تكاليف عناصر الأجر على نطاق المنظومة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المسبق للأمين العام عن البيانات المتعلقة بتكاليف عناصر الأجر على نطاق المنظومة (A/78/600). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتمت برودود خطية وردت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة 14 من قرارها 240/76 بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، أن يقدم إلى الدول الأعضاء، سنويا وابتداء من دورتها الثامنة والسبعين، بيانات شاملة عن تكاليف عناصر الأجر على نطاق المنظومة بالنسبة لجميع فئات الموظفين، بما في ذلك جميع مكونات مجموعة عناصر الأجر. وأشارت الجمعية العامة فيما بعد إلى ذلك الطلب في الفقرة 7 من قرارها 256/77، وأشارت إلى أنها تتوقع تلقي هذه البيانات دون تأخير. وأشار أيضا إلى أن تقرير الأمين العام يقدم لمحة عامة عن العملية المضطّعة بها لجمع بيانات شاملة عن تكاليف عناصر الأجر عن عام 2022 من أعضاء النظام الموحد للأمم المتحدة. ويفيد الأمين العام بأن هذه هي المرة الأولى التي تُنجز فيها عملية جمع للبيانات على نطاق المنظومة بشأن تكاليف عناصر الأجر، وأن عددا من الصعوبات قد برز، منها صعوبات تعود إلى تعريف الموظفين في مختلف المنظمات، والأساس المحاسبي للإبلاغ، والاختلافات في كيفية تسجيل تكاليف عناصر الأجر، والتحقق من صحة البيانات.



ثانياً - جمع البيانات

3 - يشير الأمين العام إلى أن شبكة الموارد البشرية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، دعماً للأمانة العامة، وضعت قائمة، استناداً إلى كتيب لجنة الخدمة المدنية الدولية المعنون "نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات"، تضم فئات عامة وفئات فرعية من عناصر الأجر التي تفي بما يقتضيه طلب الجمعية العامة⁽¹⁾. وعممت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين نموذجاً لجمع البيانات على كيانات النظام الموحد للأمم المتحدة، وطلبت بيانات عن النفقات المتكبدة في عام 2022، بالعملة الوظيفية لكل كيان، والمحوّلة إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ودُعيت جميع المنظمات الأعضاء في النظام الموحد إلى تقديم بيانات، ووردت معلومات من 31 كياناً من كيانات النظام الموحد، وهي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ ومركز التجارة الدولية؛ والمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بما في ذلك معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والاتحاد البريدي العالمي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومنظمة السياحة العالمية؛ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مدعوة أيضاً ولكنها ليست في وضع يمكنها من تقديم بيانات.

4 - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، تم تلخيص البيانات المجمعة على النحو الوارد في الجدول.

تكاليف عناصر الأجر المجمعة لكيانات النظام الموحد للأمم المتحدة التي قدمت بيانات عن الموظفين المحليين وموظفي الفئة الفنية والفئات العليا وموظفي فئة الخدمة الميدانية

(بدولارات الولايات المتحدة)

التكاليف	فئات عناصر الأجر
11 032 863 827	المرتبات والبدلات
1 112 788 151	الاستحقاقات
1 866 709 067	حصة المنظمات من الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية
14 012 361 045	المجموع

5 - ويشير الأمين العام إلى أنه لا يمكن الإبلاغ عن البيانات المصنفة على نطاق المنظومة حسب فرادى عناصر الأجر بسبب اختلاف تعاريف الموظفين، واختلاف الأسس المحاسبية للإبلاغ، واختلاف تسجيل تكاليف عناصر الأجر، واختلاف نهج التحقق من صحة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن

(1) متاح في الرابط <https://icsc.un.org/Resources/SAD/Booklets/sabeng.pdf?r=0259061>.

الكيانات من الإبلاغ عن البيانات بنفس القدر من التفصيل الذي تنطوي عليه الفئات ومن ثم قدمت بياناتها على مستوى المجموع الفرعي. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة قادرة على تقديم المعلومات المطلوبة بشكل مفصل. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه لم يطلب إلى الكيانات، في النموذج الذي عمته أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقديم معلومات عن عدد الموظفين المستخدمين، وبالتالي فإن هذه المعلومات غير متاحة في تقرير الأمين العام.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن التحديات المتصلة بقابلية البيانات للمقارنة، التي اتضحت أثناء عملية جمع البيانات تتعلق بثلاثة مجالات رئيسية، وهي:

(أ) تعريف الموظفين: تختلف نماذج الأعمال وطرائق الإنجاز ومجموعات الموظفين والأفراد من غير الموظفين باختلاف المنظمات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأفراد من غير الموظفين يشملون، على سبيل المثال، الخبراء الاستشاريين أو فرادى المتعاقدين، وتحدد أجورهم استنادا إلى اتفاقاتهم التعاقدية. وتشير اللجنة إلى أن تكاليف عناصر الأجر للأفراد من غير الموظفين تشكل جزءا مهما من تكاليف الموظفين على نطاق المنظومة.

(ب) الأساس المحاسبي للإبلاغ: صدرت توجيهات للمنظمات المشتركة في النظام الموحد تقتضي الإبلاغ على أساس نفقات الميزانية، وقدم معظم المنظمات بيانات على أساس نفقات الميزانية، في حين قدم بعضها بيانات على أساس المصاريف استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ج) الاختلافات في كيفية تسجيل تكاليف عناصر الأجر في النظم المركزية لتخطيط الموارد في الكيانات: لم تستطع بعض الكيانات الإبلاغ بشكل منفصل عن بعض عناصر الأجر، لأن هذه العناصر جُمعت في النظم المركزية الخاصة بها لتخطيط الموارد الخاصة بها.

7 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية محدودية الفائدة التحليلية والإحصائية للبيانات المجمعة الواردة في تقرير الأمين العام، وتشير إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد، في قرارها 256/77 التزامها بنظام وحيد وموحد للأمم المتحدة باعتباره حجر الزاوية في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة كذلك أن التحديات التي وجهت من حيث توافر البيانات وقابليتها للمقارنة خلال العملية المضطرب بها على نطاق المنظومة يمكن تفسيرها على أنها مؤشر على عدم الاتساق في النظام الموحد ويمكن اعتبارها خطرا عليه. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، أن يبذل جهودا للتوفيق بين التعاريف ومعايير الإبلاغ ذات الصلة فيما بين مؤسسات النظام الموحد بغية تحسين اتساقه وتخطيط ميزانيته وشفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء والجهات المانحة. وتشير اللجنة أيضا إلى أن الجمعية العامة كلفت، في الفقرة 13 من القرار 240/76، لجنة الخدمة المدنية الدولية بإجراء تقييم واستعراض شاملين لنظام عناصر الأجر. وترى اللجنة أنه ينبغي قدر الإمكان تنسيق عمليات التكرار المقبلة لجهود جمع بيانات عناصر الأجر على نطاق المنظومة مع اللجنة. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة عن ذلك في الدورة المستأنفة الأولى للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

ثالثا - خاتمة

8 - توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن بيانات عن تكاليف عناصر الأجر على نطاق المنظومة.